

مختصر كتاب

معركة القرن إل-21 الديمقراطية تحارب الإرهاب منتدى المطالعة

رئيس المنتدى: دان مريدور المحرر: حاييم فاس

الإرهاب في العصر الجديد

مع أن الإرهاب ليس ظاهرة جديدة، غير أن خطورته ومخاطره قد ازدادت بشكل متضاعف خلال السنوات الأخيرة، بحيث لا يكون إرهاب العصر الجديد بديلا للإرهاب القديم، بل هو مضاف إليه، ويتميز الإرهاب الجديد بشدة مخاطره ونتائجه، فهو يختلف عنه كثيرا سواء من حيث حجم الأضرار التي يستطيع الأفراد والمنظمات إلحاقها أو من حيث انه لا يقتصر في ساحة عمله على حدود دولة بعينها أو محيطها، بل هو عابر للحدود وشامل للعالم أجمع.

يستطيع الإرهابيون إلحاق أضرار غاية في الخطورة بوسائل عدة: التسليح التقليدي والكيميائي والبيولوجي وقد يكون ذريا، بالإضافة إلى استغلال شبكات الاتصالات والحواسيب في تعطيل الأنظمة التقنية بل وتدميرها كليا.

ومن جراء تدني العراقيل والمعوقات على الحدود الدولية وزيادة إمكانيات أي شخص أو منظمة في الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا والأموال التي كان استخدامها محصورا في الحكومات وإداراتها المختلفة، فقد تحول الإرهاب إلى تهديد أكثر خطورة وعابرا للحدود، وهو تهديد لأنظمة الحماية القديمة حيث تواجه صعوبة في التعامل معه بنجاح.

وأصبح الإرهاب في السنوات الأخيرة ظاهرة تزيد شيوعا عما كانت عليه في أي وقت مضى مصحوبة أحيانا بالإحساس العام بالرسالة الدينية والاستعداد للانتحار؛ وقد زادت بشكل ملحوظ قدرة المنظمات الإرهابية بل وقدرة الأفراد على تنفيذ الأعمال الإرهابية انطلاقا من أي مكان في العالم وإلى أي مكان في العالم، وذلك بفضل إمكانية الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا والأسلحة.

لقد شهد العالم في 11.9.2001 العمل الإرهابي الأشد فتكا الذي عرفه التاريخ، وكان عملا لم يستلزم تنفيذه كما هائلا من الموارد، إذ لم يكن الأمر يتطلب أكثر من بضعة إرهابيين "نائمين" استقلوا ذات يوم طائرات ركاب وهم مسلحون بسكاكين

* الترجمة: يتسحاق شنيبوم

لقطع الورق فقاموا بعملية سريعة ألحقوا من خلالها أضرارا مباشرة بالولايات المتحدة وهي أكبر دولة عظمى في العالم، وأضرارا غير مباشرة بالاقتصاد العالمي حيث لم يعرف العالم فيما مضى مثل جسامة هذه الإضرار.

وإذا كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد أنفقتا إبان سني الحرب الباردة مليارات الدولارات على التسلح إلا أنه لم يقتل في تلك "الحرب" ولو جندي واحد، مع أن هذه العملية القصيرة وغير المكلفة نسبيا قد تسببت في قتل وجرح الآلاف من البشر في قلب أقوى دولة في العالم ناهيك عن الأضرار الاقتصادية الهائلة التي ألحقتها بها.

إن من بين نتائج عصر العولمة وتفكك الاتحاد السوفيتي هو قدرة المنظمات الإرهابية والأفراد على وضع يدها على وسائل الدمار وأسلحة الإبادة الشاملة، بحيث أصبح في الإمكان الوصول إلى مصادر الخبرة ومستودعات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وحتى الذرية بسهولة أكبر مما كانت عليه فيما مضى؛ وإذا كانت أساليب تطوير مثل هذه الوسائل ملفوفة في السابق بسرية تامة فإنه اليوم يمكن الإبحار السريع في شبكة الانترنت أي شخص من الوصول إلى مواقع تحتوي على معلومات مفصلة حول وسائل اكتساب هذه الوسائل القتالية الخطرة وإنتاجها. فقد تمكنت سابقا منظمة سرية يابانية يطلق عليها "اوم شينزيكيو" في عام 1965 من نشر الموت والرعب في قطار الأنفاق بمدينة طوكيو حين أطلقت في الجو غاز السارين، حيث سقط 12 قتلى وآلاف الجرحى بالإضافة إلى إصابة الجماهير اليابانية بالهلع، وهو دون أدنى شك ما يصبو إليه الإرهاب.

وكما ذكر أنفا فإنه قد قلص عصر العولمة والتكنولوجيا بشكل شبه تام أهمية الحدود بين الدول كوسيلة دفاعية، فالحدود اليوم أشبه بغربال يمكن النفاذ من خلال ثقوبه، إذ يستطيع أي إرهابي مقيم في دولة أسيوية، ومن خلال حاسوبه الشخصي التغلغل في قلب الأنظمة الاقتصادية والأمنية الهامة في الولايات المتحدة أو أي دول أخرى ليحصل على معلومات حساسة أو ليدمر تلك الأنظمة.

ب. المعضلات الأدبية والأخلاقية في الحرب على الإرهاب في العصر الحديث

منذ الحرب العالمية الثانية طرأ تحول على نظرة العالم إلى مفهوم حقوق الإنسان، بحيث بدأ الإنسان الذي كان يُنظر إليه في السابق على أنه جزء من جماعة، يحتل تدريجيا مكانه في وسط الساحة، حين أصبحت تحتل حقوق الإنسان التي تدعو إلى الاستقلالية والخصوصية وحرية التعبير وحق التملك وما شابه مكان الصدارة في

النقاش العام والنقاش القانوني وذلك بصورة تدريجية. وهكذا زادت قوة الفرد بينما انحسرت قوة الدولة.

وأصبح المساس بحقوق الإنسان أمرا شبه مستحيل في عصرنا هذا على اثر إقرار حقوق الإنسان في دساتير الدول.

إلا أن مكافحة الإرهاب تعني حتما بعض المساس بحقوق الإنسان، حيث تبيح الدول الغربية والديمقراطية لنفسها مرارا انتهاك حقوق الإنسان الأساسية في محاولة لحل مشكلة الإرهاب المتفاقمة؛ فقد فعلت ذلك كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بإقدامها على سن بعض التشريعات في أعقاب الحادي عشر من أيلول عام 2001، ثم حذت دول أخرى حذوها في الأونة الأخيرة؛ وقد اشتهرت قصة عدد من الإسرائيليين الذين كانوا يمكثون في نيويورك يوم وقعت كارثة مركز التجارة العالمي، حيث انتهت صلاحية تأشيرات الإقامة التابعة لهم، فتم اعتقالهم لعدة شهور لاشتباه السلطات الأمريكية بأنهم ضالعون في الأعمال الإرهابية.

ولم تكن قوة الإرهابيين هي الوحيدة التي تعاضمت بتطور التكنولوجيا؛ بل لقد تعاضمت في المقابل ما تملكه الدولة من قدرة على تضييع الحقوق الفردية خلال تصديها للإرهاب. فقد ازدادت بشكل كبير عمليات تعقب الناس وازدادت القدرة في الإساءة إليهم، حيث يتم نصب الكاميرات في الشوارع ويجري متابعة الحواسيب الشخصية والحسابات المصرفية وتعقب حركات السيارات بل والمشاة من خلال الأقمار الصناعية وما إلى ذلك من قدرات متنوعة يتم استخدامها اليوم أو سيتم إشغالها مستقبلا من قبل العديد من الدول التي وضعت نصب أعينها ملاحقة الإرهاب والقضاء عليه؛ وسوف لا تقتصر المتابعة والتعقب على من تم إدانتهم بالإرهاب من قبل المحاكم، بل ستشمل من تشبهه الدولة بأنه إرهابي بالإضافة إلى عمليات المتابعة العامة بحثا عن الإرهابيين، مما قد يجعل أي منا عرضة للتعقب بهذا الشكل أو ذاك.

ويعني ذلك وبكل وضوح أن ثمة احتمالا معقولا بأن يصبح العديد جدا من الأبرياء في جميع أنحاء العالم إن عاجلا أو آجلا هدفا لعمليات التعقب من قبل السلطات في محاولة لفك رموز الصلات الإرهابية حيث قد تكون غير موجودة أصلا، وهي نظرية "الأخ الأكبر" المتجسدة أمام ناظرينا.

أين يمر الخط الفاصل بين المتطلبات الأمنية المشروعة وتوجيه ضربة قاصمة لحقوق الفرد والقيم الديمقراطية؟ وهل تستطيع إن توفر اليوم الأدوات القانونية التي تملكها الديمقراطيات ما يكفي من الوسائل للرد على تهديدات الإرهاب المتنامي؟ إذا كان الجواب بالنفي، فكيف السبيل إلى تطويرها دون الإسراف في انتهاك الحقوق الفردية؟

تتبادر مثل هذه الأسئلة وغيرها إلى الأذهان ونحن بصدد مكافحة الإرهاب؛ أما الأجوبة فليست دائما سهلة ولا بديهية، فتلزمنا طبيعة هذه الحرب، كما سبق وصفها، بإعادة النظر في الأدوات القانونية التي نملكها، كما إن الفحص المتعمق والدقيق للموازن القائمة بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع. وقد تكون دولة إسرائيل، مع شديد الأسف، أفضل ساحة لدراسة مثل هذه الأدوات وتطورها بما يتلاءم مع المميزات الجديدة التي أصبحت تسم كلمة "الحرب" في أعقاب المستجدات المذكورة أعلاه، وذلك لكثرة ما تراكم في إسرائيل من تجربة وخبرة من خلال مواجهتها اليومية للإرهاب.

نفذ المعهد الإسرائيلي للديمقراطية خلال السنوات الأخيرة دراسة حول تعامل الدول الديمقراطية مع ظاهرة الإرهاب؛ وكان هدف فريق البحث من هذه الدراسة محاولة اقتراح الأساليب التطبيقية الجيدة التي تعبر عن ضرورة شن حرب بلا هوادة على الإرهاب، وفي الوقت نفسه السعي إلى تقليص مدى انتهاك حقوق الإنسان من جراء تلك الحرب. وقد ركز الفريق البحثي على التغيرات التي طرأت في السنوات الأخيرة على أساليب الإرهاب وحجم العمليات الإرهابية وعلى الطرق التي تسلكها دول العالم ودولة إسرائيل بوجه خاص وهي تجابه هذه المشكلة؛ وقد اعتنت الدراسة بالأساليب الجديدة المطلوبة للموازنة بين ضرورة مكافحة أخطار الإرهاب الجديدة، والرغبة في مواصلة ممارسة الحياة الديمقراطية والقيم التي تنطوي عليها.

كما تم تشكيل منتدى دائم لخبراء القانون والأمن والاجتماع لمناقشة المسائل التي تطرحها الدراسة؛ وفعلا عقد المنتدى المذكور ثماني دورات اعتبارا من شهر تشرين الثاني من عام 2003 وحتى تشرين الأول من عام 2004، ثم قام بإجمال الاستنتاجات التي خرج بها في ثلاث دورات إجمالية استمرت حتى شهر آذار لعام 2005. وقد تعمق الفريق على امتداد مناقشاته في قضايا "الإحباط المركز" والاعتقال الإداري والتعامل القانوني مع قضايا الإرهاب والمفهوم الاستراتيجي للتهديد الإرهابي وما شابه ذلك.

تم نشر الدراسة الكاملة، بما فيها فحوى جميع جلسات منتدى الخبراء واستنتاجات الفريق بالإضافة إلى بعض المقالات ذات الصلة على الانترنت في موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية*.

كما قمنا بإصدار هذا الكتاب لنقدمه للقراء، أملا في أن يتم استخلاص أقصى ما يمكن من هذه الدراسة.